

Distr.: General  
9 August 2021  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثامنة والأربعون

13 أيلول/سبتمبر - 1 تشرين الأول/أكتوبر 2021

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

## دفاعاً عن تجديد تعددية الأطراف من أجل التصدي لجائحة مرض كورونا (كوفيد-19) والتحديات العالمية الأخرى

تقرير الخبير المستقل المعني بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف، ليفينغستون  
سيوانيانا\*

موجز

يكرس الخبير المستقل المعني بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف تقريره المواضيعي الرابع المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان لضرورة تجديد تعددية الأطراف من أجل التصدي للجائحة. ويبحث إلى أي مدى تشكل الجائحة أهم اختبار لتعددية الأطراف، وكيف يمكن أن تكون فرصة، على النحو الذي دعت إليه محافل مختلفة، لجعل تعددية الأطراف قوية وأكثر فعالية وشمولاً، بهدف التصدي للجائحة الحالية والتحديات العالمية المستقبلية، مع إقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف.

\* أُنقِ على نشر هذا التقرير بعد تاريخ النشر المعتاد لظروف خارجة عن إرادة الجهة المقّمة له.



## أولاً - مقدمة

- 1- يُقدّم هذا التقرير الذي أعده الخبير المستقل المعني بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف، ليفينغستون سيوانيانا، إلى مجلس حقوق الإنسان وفقاً لقرار المجلس 4/45.
- 2- وقد دعا المجلس، في قراره 4/45، الخبير المستقل إلى إيلاء اهتمام خاص في تقريره القادم إلى المجلس للتأثير السلبي لجائحة مرض كورونا (كوفيد-19) على الصعيد الدولي في المسائل ذات الصلة المندرجة ضمن ولايته. وفي هذا الصدد، لاحظ الخبير المستقل أنه منذ بدء الجائحة في أوائل عام 2020، سلطت هذه الجائحة الضوء في العديد من الجبهات على نقاط الضعف الموجودة في ممارسة النظام المتعدد الأطراف الذي يشكل جوهر نظام دولي ديمقراطي ومنصف. ونتيجة لذلك، قرر الخبير المستقل تكريس هذا التقرير لموضوع ضرورة تجديد تعددية الأطراف من أجل مواجهة الجائحة، مع بحث إلى أي مدى تشكل هذه الجائحة أهم اختبار لتعددية الأطراف، وكيف يمكن أن تكون فرصة، على النحو الذي دعت إليه محافل مختلفة، لجعل تعددية الأطراف قوية وأكثر فعالية وشمولاً بهدف التصدي للجائحة الحالية والتحديات العالمية المستقبلية وإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف.
- 3- ويود الخبير المستقل أن يقصر نطاق تقريره على تعددية الأطراف فيما يتعلق بالاستجابة المنصفة في مجال الصحة والانتعاش الاجتماعي والاقتصادي العادل في سياق الجائحة، ووضعا في اعتباره التفكير المستمر الأوسع في ضرورة تنشيط تعددية الأطراف لكي تعالج بشكل أفضل التحديات الحالية والمستقبلية<sup>(1)</sup>. وقد أضعفت بالفعل تعددية الأطراف نتيجة عدة مسائل تطرح مشاكل عويصة للغاية، بما فيها التوترات الجغرافية السياسية، وتغير المناخ، وأزمات الهجرة والأزمة الإنسانية، والفقر وعدم المساواة. ولا تشكل الجائحة سوى غيض من فيض.
- 4- ولا شك أن جائحة كوفيد-19 هي أشد الأزمات التي واجهها العالم منذ الحرب العالمية الثانية. وحتى الآن، أدت هذه الجائحة إلى وفاة أكثر من أربعة ملايين شخص، وإصابة حوالي 200 مليون شخص، وفقاً لتقارير منظمة الصحة العالمية<sup>(2)</sup>. ويُخشى أن تكون الأرقام الفعلية أعلى من ذلك بكثير<sup>(3)</sup>. ويعرب الخبير المستقل عن تعازيه بشأن جميع الأفراد الذين توفوا نتيجة الجائحة، ولأسر هؤلاء الأفراد، ولا سيما العاملين الصحيين الذين دفعوا ثمناً باهظاً والذين لا ينبغي نسيان تضحياتهم أبداً.
- 5- ومثلما أكد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في استعراضه العام للشؤون الإنسانية لعام 2021، فإن ما مجموعه 235 مليون شخص في جميع أنحاء العالم يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية والحماية في عام 2021، وهو ما يمثل زيادة مذهلة بنسبة 40 في المائة في عام واحد. وكان التأثير الضار للجائحة في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جميع أنحاء العالم عميقاً ولا يزال كذلك. وأكثر الفئات تضرراً هم النساء والفتيات والأطفال والشباب وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين والشعوب الأصلية والأقليات والمهاجرون واللاجئون وملتمسو اللجوء. ومثلما أوضحت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، أدت الأزمة المتعددة الجوانب بشكل أساسي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة والضعف القائمة، مما زاد من كشف الروابط السائدة بين العرق والأصل الإثني والوضع الاجتماعي

(1) سيقدم تقرير للأمم المتحدة العام عن هذه المسألة في الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة.

(2) WHO, "Coronavirus (COVID-19) Dashboard". متاح في: <https://covid19.who.int/>.

(3) انظر، على سبيل المثال، "Tracking covid-19 excess deaths across countries", *The Economist*. اطلع عليه في 13 تموز/يوليه 2021.

والاقتصادي والنتائج الصحية. ويجب أن يكون النهج القائم على حقوق الإنسان، المتمحور أولاً وقبل كل شيء حول الناس، محورياً في جميع جهود الإنعاش من أجل إعادة البناء بشكل أفضل<sup>(4)</sup>. وقد صرح المدير العام لمنظمة الصحة العالمية في كانون الأول/ديسمبر 2020 بأن إدماج تدابير حماية حقوق الإنسان في التصدي للجائحة ليس واجباً أخلاقياً فحسب، بل هو التزام قانوني ملزم، وأن احترام جميع حقوق الإنسان سيكون أمراً أساسياً لنجاح الاستجابة في مجال الصحة العمومية<sup>(5)</sup>. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تشكل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 خارطة طريق لتحقيق انتعاش عالمي أكثر مرونة وعدالة، مع عدم ترك أحد خلف الركب.

6- وينبغي أن تكون تعددية الأطراف والتضامن العالمي الركيزتين الرئيسيتين لتحقيق الانتعاش. ويسلط الخبير المستقل الضوء على الالتزام بالتعاون والمساعدة الدوليين، على النحو المنصوص عليه، من بين جملة أمور، في ميثاق الأمم المتحدة (المادتان 55 و56)، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة 22)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادة 21) والتعليق العام للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية رقم 14 (2000) بشأن الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه. ويأخذ هذا الالتزام بعداً جديداً تماماً في السياق العصيب لجائحة كوفيد-19 في جميع أنحاء العالم.

7- ولدى إعداد هذا التقرير، أرسل الخبير المستقل استبياناً إلى الدول الأعضاء والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين، وأجريت مشاورات ثنائية مع عدد من أصحاب المصلحة للتماس آرائهم بشأن الموضوع قيد النظر، وذلك بالإضافة إلى البحوث والاستعراضات المستندية المستفيضة التي أجراها<sup>(6)</sup>. ويعرب الخبير المستقل عن امتنانه لكل من خصص الوقت للتعاون معه والمساهمة في التقرير في هذا السياق الصعب.

8- ويأمل الخبير المستقل في أن يقدم تقريره هذا ملاحظات وتوصيات مفيدة لجميع أصحاب المصلحة الذين يعملون من أجل تعزيز تعددية الأطراف المتجددة ويسعون في الوقت نفسه إلى التغلب على الجائحة، بغية إقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف.

## ثانياً - الأنشطة

9- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، التي اتسمت برمتها بقيود السفر بسبب جائحة كوفيد-19، شارك الخبير المستقل في عدد من الأحداث، بما فيها ما يلي:

(أ) العمل كمنسق لحلقة دراسية شبكية عن أثر فرض تدابير قسرية انفرادية على النظم الصحية الوطنية في البلدان النامية المستهدفة، ولا سيما على صحة ورفاه النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشّة، شاركت في تنظيمها البعثات الدائمة لكل من الاتحاد الروسي، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيلاروس، والجمهورية العربية السورية، وزمبابوي، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكوبا، ونيكاراغوا لدى الأمم المتحدة في نيويورك، وعقدت في 3 حزيران/يونيه 2021؛

(4) A/HRC/46/19، الفقرتان 2 و80. انظر أيضاً تقرير منظمة الصحة العالمية لإجراء تقييم مماثل للأثر غير المتناسب للجائحة.

(5) انظر تقرير منظمة الصحة العالمية، الذي يشير إلى المحاضرة السنوية عن الصحة العالمية وحقوق الإنسان التي ألقاها المدير العام لمنظمة الصحة العالمية في مركز قانون حقوق الإنسان بجامعة نوتنغهام في كانون الأول/ديسمبر 2020.

(6) سيتاح الاستبيان والردود الواردة عليه في الصفحة الشبكية للخبير المستقل تحت عنوان "Annual thematic reports" في:

[www.ohchr.org/EN/Issues/IntOrder/Pages/Reports.aspx](http://www.ohchr.org/EN/Issues/IntOrder/Pages/Reports.aspx)

(ب) وحدث جانبي على الإنترنت بشأن الإجراءات الخاصة محدثة بصوت واحد، وهو حدث يتعلق بخبراء حقوق الإنسان والإجراءات والبيانات الجماعية، عُقد في 22 حزيران/يونيه 2021 على هامش الدورة السابعة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان، وجمع العديد من الخبراء للتحديث عن جهودهم الرامية إلى التعبير بشكل جماعي عن الشواغل العميقة المتعلقة بحقوق الإنسان، ومتابعة التقدم المحرز، ووضع معايير مرجعية بشأن الدعوات الجماعية التي يوجهونها من أجل احترام حقوق الإنسان في سياقات أو حالات محددة، وتركيز الانتباه على القضايا التي أثاروها بشكل جماعي والإنجازات التي حققتها.

(ج) وحلقة عمل على الإنترنت بشأن المكلفين بولايات الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة، عُقدت في 2 تموز/يوليه 2021 ونظمتها '1' المقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان، '2' ومستشار الأمين العام لمناصرة أهداف التنمية المستدامة ورئيس شبكة حلول التنمية المستدامة، '3' ومركز كولومبيا للاستثمار المستدام، من أجل استكشاف سبل تعزيز الروابط المتأصلة والدعم المتبادل بين الأوساط المعنية بالتنمية المستدامة وبحقوق الإنسان.

10- ووجد الخبير المستقل أن جميع التفاعلات التي أجراها مع مختلف محاوريه بشأن القضايا المواضيعية والقطرية كانت مفيدة وأظهرت اهتماماً متجدداً بولايته.

11- وخلال دورة الإبلاغ، أصدر الخبير المستقل 15 رسالة و14 نشرة صحفية بالاشتراك مع زملائه المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. وكما هو الحال في دورة الإبلاغ السابقة، تناول العديد من هذه النشرات الصحفية التحديات الناشئة عن جائحة كوفيد-19 في مجال حقوق الإنسان.

## ثالثاً - ضرورة تجديد تعددية الأطراف في سياق جائحة كوفيد-19

### ألف - زخم جديد لتعددية الأطراف

12- تُعرّف عادة تعددية الأطراف، التي تتمثل بمبادئها الأساسية في التعاون والتشاور والاندماج والتضامن، من خلال المفاهيم المضادة لها المتمثلة في النزعات الثنائية والقومية والحمائية والانعزالية التي فضلها عدد من البلدان القوية للأسف على مدى العقد الماضي في سياق التحديات العالمية المتزايدة المذكورة أعلاه. والغرض الرئيسي من تعددية الأطراف هو تمكين الدول الأعضاء من توحيد قواها من خلال تنسيق إجراءاتها للتصدي لتلك التحديات التي لا تستطيع مواجهتها بمفردها<sup>(7)</sup>. ولذلك، لا شك أن تعددية الأطراف هي أفضل خيار متاح للمجتمع الدولي الذي أكد مؤخراً الأهمية الأساسية لتعددية الأطراف في مناسبات متكررة.

13- وفي 12 كانون الأول/ديسمبر 2018، على سبيل المثال، اعتمدت الجمعية العامة قرارها 127/73 الذي حددت فيه اليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام، واحتُفل بهذا اليوم لأول مرة في 24 نيسان/أبريل 2019. وفي ذلك القرار، أقرت الجمعية العامة بدور تعددية الأطراف في تعزيز النهوض بالركائز الثلاث للأمم المتحدة، وسلمت بالحاجة الماسة إلى تشجيع تعددية الأطراف وتعزيزها، مشددة على الدور المحوري للأمم المتحدة في هذا الصدد<sup>(8)</sup>. وعلاوة على ذلك، أكد الأمين العام، في دعوته إلى اتخاذ إجراءات من أجل حقوق الإنسان الصادرة في عام 2020 قبيل بداية الجائحة، أن العمل الجماعي هو الحل الوحيد للالتزامات المتعددة التي تواجهها البشرية. وشدد على أن هذا العمل

(7) للاطلاع على تعريف تعددية الأطراف بالتفصيل وعلى تاريخها، انظر: <https://multilateralism100.unog.ch/>. وانظر أيضاً المعلومات المقدمة من قطر والمكسيك وموريشيوس.

(8) قرار الجمعية العامة 127/73، الفقرتان 2 و4 من المنطوق.

يجب أن يكون جماعياً حقاً - فهو لم يعد من اختصاص الدول والمنظمات الدولية وحدها، بل أيضاً من اختصاص العديد من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والقطاع الخاص التي لها دور توديه في إيجاد حلول لمشاكل العالم المشتركة. وشدد على أن تعددية الأطراف الأقوى يجب أن تكون أكثر شمولاً وترابطاً، وأن يكون محوراً حقوق الإنسان<sup>(9)</sup>.

14- وقد أبرز السياق العصيب للجائحة ضرورة تجديد تعددية الأطراف وتعزيزها. وفي الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة، في أيلول/سبتمبر 2020، التزمت الدول الأعضاء بتتسيط التعددية الشاملة والمترابطة والفعالة. وتحقيقاً لهذه الغاية، حددت الدول الأعضاء 12 مجالاً للعمل وأعلنت رسمياً أن تعددية الأطراف ليست خياراً بل ضرورة في إطار الجهود المبذولة لإعادة البناء بشكل أفضل من أجل عالم أكثر إنصافاً واستدامة وأقدر على الصمود. وشددت على أن الأمم المتحدة يجب أن تكون محوراً مركزياً لتلك الجهود<sup>(10)</sup>.

15- وقدم الأمين العام فكرة إبرام عقد اجتماعي جديد داخل الدول واتفاق عالمي جديد فيما بين الدول، مشيراً إلى أن المطلوب هو حوكمة عالمية جديدة، وإعادة التوازن في النظم المالية والتجارية، وتوفير المنافع العامة العالمية الحيوية بشكل فعال، والاسترشاد بمعايير الاستدامة في اتخاذ القرارات<sup>(11)</sup>.

16- وأكدت الجمعية العامة من جديد، في قرارها 4/75، التزامها بالتعاون الدولي وتعددية الأطراف، وأشارت إلى الدور الجوهري لمنظومة الأمم المتحدة في الاستجابة العالمية الشاملة لجائحة كوفيد-19، بما في ذلك الدور الحاسم الذي تضطلع به منظمة الصحة العالمية، وكذلك الجهود الحاسمة التي تبذلها الدول الأعضاء في إطار تلك الاستجابة (الفقرة 4 من المنطوق). وأكدت أيضاً الجمعية العامة، في قرارها 178/75، أن إقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف تتطلب المسؤولية المشتركة لدول العالم عن إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك التصدي للجوائح وغيرها من التحديات العالمية المتصلة بالصحة، والتصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، وهي مسؤولية يتعين الاضطلاع بها على صعيد متعدد الأطراف (الفقرة 7 من المنطوق)، مع الاعتراف بأن مثل هذا النظام يعزز قدرات جميع البلدان على التصدي للجائحة وغيرها من التحديات العالمية والتعافي منها (الفقرة 21 من المنطوق).

17- وبالمثل، شدد مجلس حقوق الإنسان في قراره 4/45 على أهمية إقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف للتصدي بفعالية للتحديات والأزمات العالمية الراهنة التي تفاقمت نتيجة لجائحة كوفيد-19 (الفقرة 7 من المنطوق). وأكد المجلس مجدداً أيضاً في قراره 13/46 التزام الدول بالتعاون الدولي وتعددية الأطراف والتضامن على جميع المستويات، باعتباره السبيل الوحيد أمام العالم للتصدي بفعالية للأزمات العالمية من قبيل جائحة كوفيد-19 ولعواقبها (الفقرة 6 من المنطوق).

18- وأخيراً، عُقدت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل التصدي لجائحة كوفيد-19 يومي 3 و4 كانون الأول/ديسمبر 2020، التي وُجّه خلالها مراراً نداء قوي بشأن تعددية الأطراف واستجابة دولية منسقة للأزمة. وأكد خلالها مجدداً على قيادة الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية.

(9) António Guterres, "The highest aspiration: a call to action for human rights" (2020), p. 11

(10) الأمم المتحدة، "إعلان الاحتفال بالذكرى الخامسة والسبعين للأمم المتحدة"، 21 أيلول/سبتمبر 2020.

(11) A/75/1، الفقرة 14.

## باء - تعددية الأطراف بوصفها المسار الوحيد نحو تحقيق استجابة صحية منصفة وتعافٍ اجتماعي - اقتصادي عادل

### 1- الاستجابة الصحية المتعددة الأطراف

#### '1- الوصول المنصف إلى اللقاحات على نطاق العالم

19- في هذه الأوقات العصيبة، يتعين أن يكون التوزيع العالمي المنصف للقاحات، باعتباره الوسيلة الرئيسية لحماية الصحة العامة العالمية، أعمق مظهر من مظاهر روح تعددية الأطراف وعلة وجودها. فالإنصاف في اللقاحات، على حد تعبير الأمين العام، هو أعظم اختبار أخلاقي عاجل في عصرنا<sup>(12)</sup>.

20- وبعد وقت قصير من ظهور الجائحة، في نيسان/أبريل 2020، أطلقت منظمة الصحة العالمية، بالاشتراك مع المفوضية الأوروبية وفرنسا ومؤسسة 'بيل وميليندا غيتس'، مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة جائحة كوفيد-19 (مسرّع الإتاحة) محددة له هدفين: التطوير السريع للقاحات ولأدوات التشخيص والعلاج، وإتاحة الوصول المنصف إلى هذه الأدوات. وذلك أرسى الأساس لتشكيل شراكة بين منظمة الصحة العالمية، ومؤسسة 'بيل وميليندا غيتس'، والاتلاف المعني بابتكارات التأهب لمواجهة الجوائح، وتحالف غافي للقاحات، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، والمرفق الدولي لشراء الأدوية، ومؤسسة وسائل التشخيص الجديدة المبتكرة، وصندوق ويلكوم الاستئماني، ومجموعة البنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) كشريك منفذ. وضمت منظمة الصحة العالمية جهودها، هي وشركاؤها، مع الدول الأعضاء، والصناعة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص وجهات أخرى للتعبير بإنهاء الجائحة عن طريق دعم تطوير الاختبارات والعلاجات واللقاحات التي يحتاج إليها العالم وتوزيعها توزيعاً منصفاً بغية الحد من الوفيات وحالات المرض الشديدة، واستعادة النشاط الاجتماعي والاقتصادي الكامل عالمياً في المدى القريب، وتيسير السيطرة بدرجة مرتفعة على جائحة كوفيد-19 في المدى الأطول<sup>(13)</sup>.

21- وينبثق عن هذه الشراكة مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي (مرفق 'كوفاكس')، وهو ركن اللقاحات في 'مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة جائحة كوفيد-19' (مسرّع الإتاحة). ومرفق 'كوفاكس' هو منصة تدعم البحث والتطوير والتصنيع فيما يتعلق بمجموعة واسعة من اللقاحات المرشحة للوقاية من لجائحة كوفيد-19، وتتفاوض على أسعارها، بقصد ضمان أن تتمتع الدول المشاركة، سواء البلدان ذات التمويل الذاتي أو البلدان الممولة، بغض النظر عن مستوياتها من حيث الدخل، بفرص متساوية للحصول على اللقاحات بمجرد استحداثها<sup>(14)</sup>. وتوجد أيضاً آلية تمويل منفصلة، وهي مبادرة غافي كوفاكس للالتزام المسبق بالشراء، والتي توفر جرعات اللقاحات لبلدان الدخل المنخفض<sup>(15)</sup>.

22- وحتى 20 تموز/يوليه 2021، قدم مرفق 'كوفاكس' 135 مليون جرعة لقاح إلى 136 بلداً<sup>(16)</sup>. ويسترشد هذا المسعى الجدير بالثناء بإطار التخصيص العادل للقاحات جائحة كوفيد-19 وإطار الفريق

United Nations, "Message of the Secretary-General on the four millionth death from the COVID-19 pandemic", 7 July 2021. (12)

انظر الورقة المقّمة من منظمة الصحة العالمية. (13)

Seth Berkley, "COVAX explained", 3 September 2020. (14)

المرجع نفسه. (15)

للحصول على معلومات عن نشر لقاحات مرفق مرفق 'كوفاكس' لإتاحة اللقاحات، انظر الرابط: [www.gavi.org/covax-facility](http://www.gavi.org/covax-facility). (16)

الاستشاري الاستراتيجي لمنظمة الصحة العالمية المعني بقييم التحصين واللقاحات وهو الإطار الموضوع لتوزيع لقاحات جائحة كوفيد-19 وتحديد أولوياته، وبخارطة الطريق لتحديد أولويات استخدام لقاحات جائحة كوفيد-19 في سياق العرض المحدود، وهي الأطر التي تُدمج صراحة حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين واعتبارات الإنصاف في الحصول على اللقاحات وتوزيعها فيما بين البلدان وداخلها<sup>(17)</sup>. ويشيد الخبير المستقل بإشادة عالية بالعمل الأساسي الذي تقوم به منظمة الصحة العالمية وجميع الشركاء المذكورين أعلاه في إطار مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة جائحة كوفيد-19 (مُسْرَعُ الإتاحة). وهذا النهج الشامل للجميع المتعدد الأطراف هو أفضل أمل للبشرية ضد الجائحة.

23- بيد أن من الواضح تماماً أنه توجد الآن "جائحة ذات مسارين"، أي بلدان الدخل المرتفع، التي لديها إمكانية الحصول على اللقاحات والتي بدأت نتيجة لذلك في تخفيف تدابير السلامة، والبلدان الأخرى التي ليس لديها سوى إمكانية منعدمة أو محدودة للحصول على اللقاحات وتواجه وضعاً محفوفاً جداً بالمخاطر<sup>(18)</sup>.

24- ويرحب الخبير المستقل بشتّى نداءات التضامن المنادية بالإنصاف العالمي في اللقاحات<sup>(19)</sup>. كما يرحب بخطة اللقاحات العالمية التي أعلنها الأمين العام في 7 تموز/يوليه 2021، والتي حدد فيها الحاجة إلى زيادة إنتاج اللقاحات إلى الضعف على الأقل وإلى ضمان التوزيع العادل، باستخدام مرفق 'كوفاكس' كمنصة؛ وإلى تنسيق التنفيذ والتمويل؛ ودعم استعداد البلدان لتنفيذ برامج التحصين وقدرتها على التنفيذ، مع معالجة المشكلة الخطيرة المتمثلة في حالة التردد بشأن اللقاحات. وتحقيقاً لهذه الغاية، دعا إلى تشكيل فرقة عمل للطوارئ يجري إنشاؤها مع البلدان التي لديها قدرات على إنتاج اللقاحات؛ ومع كل من منظمة الصحة العالمية؛ وتحالف غافي للقاحات؛ والمؤسسات المالية الدولية القادرة على التعامل مع شركات المستحضرات الصيدلانية والشركات المصنعة ذات الصلة؛ والجهات الرئيسية الأخرى صاحبة المصلحة<sup>(20)</sup>. ورحب كذلك بقيام منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية<sup>(21)</sup>، في حزيران/يونيه 2021، بإنشاء فرقة العمل المعنية بلقاحات وعلاجات وأدوات تشخيص فيروس كوفيد-19 من أجل البلدان النامية. وهذه جهود مهمة متعددة الأطراف تُبدل في معرض الاستجابة الصحية العالمية للجائحة.

25- وكما أوضحت منظمة الصحة العالمية، يوجد عدد من العراقيل التي تقوض الاستجابة لجائحة كوفيد-19، وهي عدم وجود موارد مالية كافية لمبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة جائحة كوفيد-19،

(17) انظر الورقة المقّدمة من منظمة الصحة العالمية.

(18) انظر WHO، "Director-General's opening remarks at the media briefing on COVID-19"، 7 June 2021. انظر أيضاً الورقة المقّدمة من منظمة الصحة العالمية.

(19) على سبيل المثال، النداء الموجّه بالعمل على تحقيق الإنصاف في اللقاحات، الصادر عن المدير العام لمنظمة الصحة العالمية في كانون الثاني/يناير 2021 (انظر الورقة المقّدمة من منظمة الصحة العالمية)؛ والنداء الموجّه بالوصول المنصف إلى اللقاحات، الصادر في 24 أيار/مايو 2021 عن القادة الدينيين العالميين ووكالات الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر (انظر: "WHO and global faith leaders call for fair access to Covid vaccines"، Harriet Sherwood، صحيفة الغارديان، 24 أيار/مايو 2021).

(20) United Nations، "Message of the Secretary-General on the four millionth death from the COVID-19 pandemic"، 7 July 2021. (الأمم المتحدة، رسالة الأمين العام بمناسبة الوفاة المتممة لأربعة ملايين وفاة بسبب جائحة كوفيد-19، 7 تموز/يوليه 2021).

(21) World Bank، "Joint statement by the heads of the World Bank Group، International Monetary Fund، World Health Organization، and World Trade Organization on the first meeting of the task force on COVID-19 vaccines، therapeutics and diagnostics for developing countries"، 30 June 2021.

بما في ذلك مرفق 'كوفاكس'، وعدم كفاية المساعدة والتعاون الدوليين في دعم التقديم المنصف لأدوات مواجهة جائحة كوفيد-19، بما في ذلك اللقاحات، إلى بلدان الدخل المنخفض وبلدان الدخل المتوسط<sup>(22)</sup>.

(أ) فجوة تمويل الوصول إلى مساعدات 'مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة جائحة كوفيد-19'

26- لا يزال يوجد نقص في تمويل 'مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة جائحة كوفيد-19'، منذ إطلاقها وعلى الرغم من فائدتها الأساسية. وبينما حدثت زيادة في الالتزامات إلى 17,8 مليار دولار لهذه المبادرة (مبادرة مسرّع الإتاحة) بفضل ممولين سياديين وممولين من القطاع الخاص ومساهمين خيريين ومساهمين متعددي الأطراف، فإن فجوة التمويل لعام 2021 لا تزال عند مستوى 16,7 مليار دولار حسب الحالة في 9 تموز/يوليه 2021<sup>(23)</sup>. ويرحب الخبير المستقل بكون مؤتمر قمة مبادرة غافي كوفاكس للالتزام المسبق بالشراء، التي عُقدت في 2 حزيران/يونيه 2021، قد تجاوزت رقم التمويل المستهدف بجمعها 2,4 مليار دولار من 40 دولة ومن القطاع الخاص ومؤسسات النفع العام. بيد أن ما يلزم تمويله بصورة عاجلة هو الركائز الأخرى لمبادرة "مسرّع الإتاحة"، والتي تغطي العلاجات وأدوات التشخيص (الاختبارات) والبحث والتطوير والإنتاج. وينبغي وضع فجوة التمويل هذه في منظورها الصحيح بذكر الرقم التالي: فوفقاً لمعهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، زاد الإنفاق العسكري على نطاق العالم بنسبة 2,6 في المائة في عام 2020 ليصل إلى زهاء 2 تريليون دولار، وهو ما يرى الخبير المستقل أنه أمر مستهجن بصورة خاصة في الظروف الحالية<sup>(24)</sup>.

(ب) قومية اللقاحات ودبلوماسية اللقاحات

27- على الرغم من التهديد الهائل الذي تشكله الجائحة بالنسبة إلى العالم، يشعر الخبير المستقل بالجزع إزاء حالات تأميم اللقاحات واكتنازها، والتي سعت فيها بعض الدول إلى إبرام صفقات مع شركات المستحضرات الصيدلانية التي تصنع اللقاحات بغية الحصول عليها لمواطنيها هي<sup>(25)</sup>. ويتفهم الخبير المستقل الدافع وراء عقد هذه الصفقات الثنائية في ضوء مسؤولية الدول تجاه شعوبها. ومع ذلك، ففي السياق الحالي، حيث يتسم عرض اللقاحات بأنه محدود بدرجة هائلة، ينبغي أن يكون النهج المتعدد الأطراف لتوزيع اللقاحات عالمياً بطريقة منصفة هو السبيل الوحيد للمضي قدماً. فأى نهج آخر هو ضار بالمجتمع العالمي وغير مُثمر في خاتمة المطاف. وكما أوضحت في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 مجموعة من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، فإن الفيروسات لا تحترم الحدود، ولا أحد آمن حتى يتمتع جميعاً بالأمان في عالم متشابك ومتربط<sup>(26)</sup>. ويصدق هذا بدرجة أكبر مع الظهور المستمر لمتحورات جديدة من الفيروس، ما يجلب قدراً كبيراً من عدم التيقن، نظراً إلى أن هذه المتحورات تجعل اللقاحات أقل فعالية. وآخر متحوّر من هذا القبيل - أي المتحوّر دلتا - هو أكثر قابلية للانتقال من

(22) انظر الورقة المقّدمة من منظمة الصحة العالمية.

(23) انظر أيضاً الورقة المقّدمة من منظمة الصحة العالمية. WHO, "Access to COVID-19 tools funding commitment tracker", as at 9 July 2021.

(24) Stockholm International Peace Research Institute, "World military spending rises to almost \$2 trillion in 2020", 26 April 2021.

(25) انظر الورقة المقّدمة من أندورا.

(26) Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), "No one is secure until all of us are secure: UN experts decry COVID vaccine hoarding", 9 November 2020 (مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "لا أحد آمن حتى نتمتع جميعاً بالأمان: خبراء الأمم المتحدة يستنكرون اكتناز لقاحات كوفيد-19").



المتحورات الثلاثة المعنية الحالية. وهذا مثير للقلق بشكل خاص، نظراً إلى أن بعض الدول قد بدأت في تخفيف تدابير الصحة العامة بها.

28- ولاحظ الخبير المستقل باستياء أيضاً ظاهرة دبلوماسية اللقاحات التي أصبحت في ظلها اللقاحات سلاحاً دبلوماسياً في ترسانة بعض الدول لتعزيز نفوذها الجغرافي - السياسي (الجيوستراتيجي) على حساب بلدان أخرى، ما يعرقل التوزيع المنصف للقاحات. وينبغي عدم وجود مجال للجغرافيا السياسية على الإطلاق فيما يتعلق باللقاحات في هذه الأوقات العصيبة. و"التعاون الواضح والنظيف" فيما بين الدول هو وحده الذي يمكن أن يضع حداً للجائحة<sup>(27)</sup>.

#### (ج) عدم كفاية تقاسم الجرعات

29- في ضوء النقص الحالي في اللقاحات، فلا بد من قيام البلدان التي لديها إمدادات كبيرة منها، بفضل الصفقات الثنائية التي أبرمتها مع مصنعي اللقاحات، بتقاسم الجرعات حالاً عن طريق مرفق 'كوفاكس' من أجل توزيعها على بلدان الدخل المنخفض وبلدان الدخل المتوسط الـ 92 المشاركة في مبادرة غافي كوفاكس للالتزام المسبق بالشراء، وكذلك من أجل تحقيق هدف تلقيح ما لا يقل عن 10 في المائة من السكان في كل بلد بحلول أيلول/سبتمبر 2021، وما لا يقل عن 30 في المائة بحلول نهاية عام 2021. ولهذه الغاية، توجد حاجة إلى 250 مليون جرعة إضافية لبلدان الدخل المنخفض وبلدان الدخل المتوسط بحلول أيلول/سبتمبر من أجل تحقيق هدف الـ 10 في المائة<sup>(28)</sup>. وفي هذا الصدد، وضع مرفق 'كوفاكس' خمسة مبادئ لتقاسم الجرعات على أساس منصف، وهي: أن تكون اللقاحات آمنة وفعالة، ومتاحة في وقت مبكر، وقابلة للتوزيع بسرعة، وغير مخصصة، وبكمية كبيرة<sup>(29)</sup>.

30- ويلاحظ الخبير المستقل الالتزام الذي قطعه مجموعة الدول السبع أثناء قمته السابعة والأربعين، التي عُقدت في كورنول، بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، في حزيران/يونيه 2021، بالمساهمة بـ 870 مليون جرعة لقاح، بالإضافة إلى المليار جرعة التي جرى التعهد بها في شباط/فبراير 2021<sup>(30)</sup>. بيد أن ذلك يقصّر عن تلبية الحاجة العالمية إلى 10 مليارات جرعة وهو بمثابة صدقة لقاحات كما أشارت بحق منظمة أوكسفام<sup>(31)</sup>، بدلاً من تحقيق الإنصاف في اللقاحات.

#### (د) الإعفاء من جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة

31- في 2 تشرين الأول/أكتوبر 2020، تقدمت الهند وجنوب إفريقيا بطلب أمام مجلس الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (تريبس) التابع لمنظمة التجارة العالمية للحصول على إعفاء من بعض أحكام اتفاق 'تريبس' من أجل الوقاية من فيروس كوفيد-19 واحتوائه وعلاجه لكي لا تؤدي براءات الاختراع والتصميمات الصناعية وحقوق الطبع والنشر وحماية المعلومات غير المفصح عنها إلى خلق حواجز أمام الوصول في الوقت المناسب إلى المنتجات الطبية المعقولة السعر، بما في ذلك اللقاحات والأدوية أو أمام توسيع نطاق البحث والتطوير والتصنيع والتوريد فيما يتعلق بالمنتجات

WHO, "WHO press conference on coronavirus disease (COVID-19)", video press briefing, 10 May 2021. (27)

Jenny Lei Ravelo, "Tedros: support 10% vaccination push by September", Devex, 25 May 2021. (28)

COVAX, "Principles for sharing COVID-19 vaccines doses with COVAX", 18 December 2020. (29)

انظر الورقة المقّمة من منظمة الصحة العالمية. (30)

Al Jazeera, "G7 to donate 1 billion COVID-19 vaccine doses to poorer countries", 11 June 2021. (31)

الطبية الضرورية لمكافحة جائحة كوفيد-19<sup>(32)</sup>. وعارضت معظم الدول المتقدمة طلب التنازل، مع استثناء واحد ملحوظ: هو الولايات المتحدة الأمريكية. ونتيجة لذلك فشلت مجموعة الدول السبع، في مؤتمر قمته السابع والأربعين، في التوصل إلى اتفاق لدعم الإعفاء المؤقت، وهو أمر مؤسف للغاية.

32- وكما شدّد العديد من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، بمن فيهم الخبير المستقل، في بيان عام صدر في 1 آذار/مارس 2021، قبل اجتماعات مجلس اتفاق 'تريبس'، لا يمكن تحقيق هدف التنمية المستدامة لمنظمة التجارة العالمية عن طريق تفويض قدرة البلدان على تفسير اتفاق 'تريبس' بطريقة تدعم احتياجاتها الإنمائية وطرق التعامل مع أزمة من أزمات الصحة العامة. ويمكن لاتفاق 'تريبس'، وينبغي أن يُيسر حماية الصحة العامة على نطاق عالمي وأن يعزّز الاكتفاء الذاتي لجميع الأعضاء<sup>(33)</sup>. وبالمثل، أعرب المدير العام لمنظمة الصحة العالمية عن دعمه لطلب الإعفاء<sup>(34)</sup>، وهو ما فعلته منظمات المجتمع المدني<sup>(35)</sup>.

33- ويشعر الخبير المستقل بالإحباط بسبب جشع بعض شركات المستحضرات الصيدلانية التي تمارس ضغوطاً على العديد من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية لمنع الإعفاء من اتفاق 'تريبس'. وهو يرى أن من الضروري تنكيرها بمسؤوليتها عن احترام حقوق الإنسان. وكما شدّد سابقاً مجموعة من الخبراء، لا ينبغي أن تجعل هذه الشركات الأرباح مقدّمة على حقوق الأشخاص في الحياة والصحة، وينبغي أن تقبل فرض قيود على حماية براءات الاختراع للقاحات التي تطورها<sup>(36)</sup>.

#### (هـ) حظر تصدير المواد الخام اللازمة لإنتاج اللقاحات

34- أحد الجوانب المهمة الأخرى للنقص العالمي في اللقاحات، بخلاف مسألة الإعفاء من جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، هو عدم قدرة البلدان النامية عملياً على إنتاج اللقاحات بسبب حظر التصدير، الذي فرضته بعض البلدان المتقدمة، على المواد الخام اللازمة لهذا الإنتاج<sup>(37)</sup>. وكما حذرت منظمة الصحة العالمية، فإن اللقاحات هي منتجات معقدة ذات مكونات يجري الحصول عليها من أماكن مختلفة ويجري تجميعها عن طريق سلاسل التوريد العالمية. وتشير منظمة الصحة العالمية إلى أنه إذا فرضت البلدان حظراً على التصدير، فمن المحتمل أن ينمو ككرة الثلج إلى شيء لا يمكن السيطرة عليه لأن سلاسل التوريد العالمية هذه ستتعطل<sup>(38)</sup>. ويشعر الخبير المستقل بقلق بالغ إزاء هذه القيود.

WTO, "Waiver from certain provisions of the TRIPS Agreement for the prevention, containment (32)  
and treatment of COVID-19", communication No. IP/C/W/669, 2 October 2020

OHCHR, "COVID-19: UN experts urge WTO cooperation on vaccines to protect global public (33)  
health", 1 March 2021. انظر أيضاً الوثيقة E/C.12/2021/1.

WHO, "WHO Director-General commends United States decision to support temporary waiver on (34)  
intellectual property rights for COVID-19 vaccines", 5 May 2021

انظر، على سبيل المثال، الورقة المقدّمة من منظمة 'أكشن إيد' للمعونة (ActionAid) والورقة المشتركة المقدّمة من منظمة (35)  
العفو الدولية، والتحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين، ومنظمة الإنسانيين الدولية، ومنظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان  
the submission of ActionAid and the joint submission of Amnesty International, CIVICUS: World  
(Alliance for Citizen Participation, Humanists International and International Service for Human Rights).

.OHCHR, "No one is secure until all of us are secure" (36)

انظر الورقة المقدّمة من مؤسسة إيزكا للإغاثة (Elizka Relief Foundation) (37)

Cable News Network, transcript of "Amanpour", intervention by Dr. Soumya Swaminathan, (38)  
WHO's chief scientist (24 March 2021) متاح على الرابط: <http://transcripts.cnn.com/TRANSCRIPTS>  
./2103/24/ampr.01.html

(و) مجمع إتاحة الوصول إلى تكنولوجيا مكافحة جائحة كوفيد-19، غير المستغل بكفاية

35- توجد أداة مهمة أخرى لا تزال غير مستغلة بكفاية في البنية المتعددة الأطراف التي استُحدثت من أجل الاستجابة الصحية للجائحة تتمثل في مجمع إتاحة الوصول إلى تكنولوجيا مكافحة جائحة كوفيد-19. وقد أطلقت منظمة الصحة العالمية وشركاؤها هذا المجمع في أيار/مايو 2020 في إطار نداء تضامني عالمي للعمل أقرته زهاء 40 دولة من الدول الأعضاء فيها، ليكون بمثابة متجر عالمي شامل لمطوري علاجات وأدوات تشخيص ولقاحات جائحة كوفيد-19 والمنتجات الصحية الأخرى من أجل تقاسم ملكيتهم الفكرية ومعرفتهم وبياناتهم مع الشركات المصنّعة المضمونة الجودة عن طريق التراخيص العامة والمدفوعة باعتبارها الصحة والطوعية وغير الحصرية والشفافة<sup>(39)</sup>. وإلى أن يجري حل مشكلة الإعفاء من اتفاق تريبس، يمكن لمجمع إتاحة الوصول إلى تكنولوجيا مكافحة جائحة كوفيد-19 أن يتيح حلاً بديلاً مؤقتاً نظراً إلى أنه يعمل ضمن إطار حقوق الملكية الفكرية، ولذلك تحصل مجموعات إنتاج المستحضرات الصيدلانية على حافز مالي لتقاسم تراخيص الملكية الفكرية الخاصة بها، ونتيجة لذلك يمكن زيادة الإنتاج العالمي للقاحات. ويرى الخبير المستقل أن هذه الأداة المبتكرة واعدة ولها إمكانات كبيرة.

'2' الحاجة إلى تعزيز منظمة الصحة العالمية والبنية الصحية العالمية

36- أعاد المجتمع الدولي عن حق تأكيد قيادة منظمة الصحة العالمية في التصدي لجائحة كوفيد-19، وكان ذلك في منتديات شتى وفي كثير من التقارير الواردة<sup>(40)</sup>. ويجري الاضطلاع بعدد من عمليات المراجعة لأعمال منظمة الصحة العالمية، والرأي السائد هو أنه يلزم تعزيز هذه المؤسسة المحترمة قبل ظهور الجائحة القادمة من أجل تمكينها من أداء رسالتها الأساسية المتمثلة في تعزيز الصحة والحفاظ على سلامة العالم وخدمة الفئات الضعيفة، وهو ما يستند إلى الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة و'أهداف المليارات الثلاثة' المرتبطة به، والتي تتعكس في برنامج العمل العام الثالث عشر لمنظمة الصحة العالمية (2019-2023)<sup>(41)</sup>.

37- وتحتاج منظمة الصحة العالمية إلى أن تُموّل تمويلًا كافيًا - أي أنها ينبغي أن تعتمد بدرجة أقل على المساهمات الطوعية، وبدرجة أكبر بكثير على مساهمات العضوية، من أجل ضمان إمكانية التنبؤ بالتمويل واستدامته. ويشير الخبير المستقل إلى أنه في الدورة 148 للمجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية، في كانون الثاني/يناير 2021، جرى إنشاء الفريق العامل المعني بالتمويل المستدام، بقصد تحديد جملة أمور من بينها (أ) مهام المنظمة التي هي أساسية وينبغي تمويلها بطريقة مستدامة؛ و(ب) مبلغ التمويل المطلوب لضمان استدامة المهام الأساسية؛ و(ج) من الذي ينبغي أن يقدم التمويل<sup>(42)</sup>. وهذه أسئلة جوهرية، ويأمل الخبير المستقل أن تؤدي توصيات الفريق العامل، التي سيجري تقديمها في الدورة الخامسة والسبعين لجمعية الصحة العالمية، التي ستُعقد في كانون الثاني/يناير 2022، إلى تحسين التمويل المستدام للمنظمة<sup>(43)</sup>.

(39) انظر الرابط: [www.who.int/initiatives/COVID-19-technology-access-pool](http://www.who.int/initiatives/COVID-19-technology-access-pool).

(40) انظر، على سبيل المثال، الأوراق المقّمة من أستراليا وأندورا وأوروغواي وكوبا.

(41) انظر الورقة المقّمة من منظمة الصحة العالمية.

(42) WHO, "WHO sustainable financing: options for the consideration of the Working Group", document EB/WGSF/1/3, 24 March 2021.

(43) انظر الورقة المقّمة من أستراليا التي أعربت فيها، بصفتها عضواً في الفريق العامل المعني بالتمويل المستدام، عن التزامها بتحسين استدامة تمويل منظمة الصحة العالمية وبناء منظمة قوية ومقدّرة على جميع المستويات.

38- فضلاً عن ذلك، يلاحظ الخبير المستقل باهتمام قرار جمعية الصحة العالمية 74-7 بشأن تعزيز تأهب منظمة الصحة العالمية للطوارئ الصحية والاستجابة لها، والذي أنشأت فيه الجمعية فريقاً عاملاً مخصصاً يكلف بتقديم تقرير بالإجراءات المقترحة لأمانة منظمة الصحة العالمية وللدول الأعضاء فيها وللجهات الفاعلة من غير الدول، حسبما يكون مناسباً، لكي تتظر فيه جمعية الصحة العالمية الخامسة والسبعون في دورتها الخمسين بعد المائة<sup>(44)</sup>. وهو يتطلع إلى مداولات الفريق العامل.

39- ويحيط الخبير المستقل علماً أيضاً بتقرير الفريق المستقل المعني بالتأهب للجوائح والاستجابة لها، الذي أنشئ بناء على طلب جمعية الصحة العالمية في أيار/مايو 2020، للبدء في إجراء استعراض محايد ومستقل وشامل للاستجابة الصحية الدولية لجائحة كوفيد-19 وكذلك للخبرات المكتسبة والدروس المستفادة منها، وتقديم توصيات لتحسين القدرات استعداداً للمستقبل. ووجد الفريق المستقل حلقات ضعيفة في كل نقطة بسلسلة التأهب والاستجابة. واتسم الاستعداد بعدم الاتساق وبنقص في التمويل. وكان نظام التنبه بطيئاً ومتهاوناً للغاية. ووجد الفريق أيضاً أن منظمة الصحة العالمية كانت ضعيفة الجانب، وأن الاستجابة للجائحة قد أدت إلى تفاقم انعدام المساواة وأن القيادة السياسية العالمية كانت غائبة. ووجد الخبير المستقل أن العديد من التوصيات تستحق اتخاذ إجراءات عاجلة بشأنها، بما في ذلك ما يلي: (أ) رفع مستوى التأهب والاستجابة للجوائح إلى أعلى مستوى من القيادة السياسية عن طريق جملة أمور من بينها إنشاء مجلس رفيع المستوى لمواجهة الأخطار الصحية العالمية بقيادة رؤساء الدول والحكومات؛ و(ب) تمكين منظمة الصحة العالمية من الاضطلاع بدور قيادي وتنظيمي وتنسيقي في الجوانب التشغيلية من الاستجابة في حالات الطوارئ لأي جائحة دون تحمل المسؤولية في معظم الظروف عن المشتريات والإمدادات؛ و(ج) إنشاء نظام معلومات وتنبه عالمي جديد خفيف الحركة وسريع المراقبة من أجل مراقبة الوضع، يقوم على الشفافية الكاملة من جانب جميع الأطراف، ويستخدم أحدث الأدوات الرقمية؛ و(د) إنشاء مرفق تمويل دولي لمواجهة الجوائح بغية جمع تمويل إضافي موثوق به للتأهب لحالات الجوائح ولتدبير التمويل السريع من أجل الاستجابة<sup>(45)</sup>. ويود الخبير المستقل التشديد على أنه ينبغي ضمان التمثيل المتساوي لجميع البلدان في أي كيان جديد متوخى، وضمان المشاركة الحقيقية من جانب المجتمع المدني، وخاصة في المجلس المقترح للأخطار الصحية العالمية. وسيتابع الخبير المستقل عن كثب المناقشات التي ستدور حول توصيات الفريق المستقل في الدورة الاستثنائية لجمعية الصحة العالمية التي ستعقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

40- وكما لوحظ في بعض الأوراق المقدّمة<sup>(46)</sup>، يتمثل جزء رئيسي آخر من المعادلة المتعلقة بتعزيز الاستجابة الصحية العالمية في المواصلة الكاملة لنهج الصحة الواحدة لمنظمة الصحة العالمية، والذي يدعم تصميم وتنفيذ برامج وسياسات وتشريعات وبحوث تقوم في إطارها القطاعات المتعددة بالتواصل والعمل معاً لتحقيق نتائج أفضل للصحة العامة، بما في ذلك ما يتعلق بمكافحة الأمراض الحيوانية المصدر - أي الأمراض المعدية التي تسببها عوامل ممرضة تقفز من حيوان إلى إنسان - ومكافحة مقاومة المضادات الحيوية<sup>(47)</sup>. وفي هذا الصدد، يرحب الخبير المستقل بإنشاء فريق الخبراء الرفيع المستوى المعنى بنهج الصحة الواحدة، بغية تحسين فهم ظهور وانتشار الأمراض التي يمكن أن تؤدي إلى إطلاق الجوائح، ويتطلع إلى النتائج التي يتوصل إليها.

(44) انظر الورقة المقدّمة من منظمة الصحة العالمية.

(45) Independent Panel for Pandemic Preparedness and Response, main report and accompanying work, May 2021. والوثائق متاحة على الرابط: <https://theindependentpanel.org/mainreport/>.

(46) انظر الورقتين المقدّمتين من استراليا وكولومبيا.

(47) WHO, "What is 'One Health'?", 21 September 2017.

41- في آذار/مارس 2021، أصدر ما مجموعه 25 رئيس حكومة ووكالة دولية، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية، نداء مشتركاً من أجل إبرام معاهدة دولية بشأن الجوائح من أجل تعزيز النهج "الشامل للحكومة بأسرها وللمجتمع بأسره"، وتعزيز القدرات الوطنية والإقليمية والعالمية والقدرة على الصمود إزاء الجوائح المستقبلية. وهذا النهج يشمل تدعيم التعاون الدولي تدعياً كبيراً لتحسين أمور من بينها، على سبيل المثال؛ نظم الإنذار؛ وتقاسم البيانات؛ والبحوث؛ والإنتاج والتوزيع المحليان والإقليميان والعالميان لأدوات الصحة العامة والأدوات الطبية المضادة للجوائح، مثل اللقاحات والأدوية ووسائل التشخيص وأجهزة الحماية الشخصية<sup>(48)</sup>. وأوصى الفريق المستقل في وقت لاحق باعتماد معاهدة دولية للتأهب للجوائح والاستجابة لها<sup>(49)</sup>.

42- ويؤيد الخبير المستقل اعتماد مثل هذا الصك، نظراً إلى قيمته المضافة، إذ يُكْمِل الأنظمة الصحية الدولية. بيد أن الخبير المستقل يحذر من أن أي مناقشة حول هذا الصك ينبغي أن تجري في إطار جمعية الصحة العالمية، وإذا جرى المضي قدماً في صياغة معاهدة بشأن الجوائح، فسيكون من الضروري للغاية إجراء عملية تشاور واسعة ومفتوحة وحقيقية، تشمل جميع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الإقليمية والمجتمع المدني، بما في ذلك هذه الجهات من الجنوب العالمي، بعيداً عن ضغوط صناعة المستحضرات الصيدلانية<sup>(50)</sup>. وفضلاً عن ذلك، سيكون من المهم أن يشير هذا الصك الجديد صراحة إلى الالتزامات ذات الصلة الواقعة على الدول بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية أثناء الجائحة، بما في ذلك الحق في الصحة؛ والحق في الحياة؛ والحق في حرية التعبير، بما في ذلك الوصول إلى المعلومات؛ والحق في الخصوصية<sup>(51)</sup>. وبالمثل، ينبغي أن يأخذ الصك في الاعتبار محنة الفئات المذكورة أعلاه الأكثر تضرراً من الجائحة، أي النساء والبنات، والأطفال والشباب، وكبار السن، والأشخاص ذوو الإعاقة، والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية وحاملو صفات الجنسين، والشعوب الأصلية والأقليات، والمهاجرون واللاجئون وملتسمو اللجوء.

## 2- التعافي الاجتماعي - الاقتصادي المتعدد الأطراف

43- لتحقيق تعافٍ اقتصادي منصف، لا بد من تجنب حدوث أزمة ديون عالمية كبرى ومن زيادة الحيز المالي للبلدان المتضررة من الجائحة، على أن يوضع في الاعتبار ما يوجد من مواطن ضعف البلدان النامية فيما يتعلق بالديون. وكما شددت الخبيرة المستقلة المعنية بآثار الديون الخارجية للدول، وما يتصل بها من التزامات مالية دولية أخرى عليها، في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ينبغي أن يشكل تجميد سداد الديون، وتقديم التمويل في حالات الطوارئ، وإعادة هيكلة الديون، وعمليات إلغاء الديون جزءاً من صندوق أدوات الدول والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص في هذا الصدد، من أجل معالجة قضايا الديون بسرعة<sup>(52)</sup>. ويرحب الخبير المستقل

WHO, "COVID-19 shows why united action is needed for more robust international health architecture", 30 March 2021 (48)

Independent Panel for Pandemic Preparedness and Response, *COVID-19: Make It the Last Pandemic* (Geneva, 2021) (49)

انظر الورقات المقدّمة من الجمهورية العربية السورية وكوبا وموريشيوس، ومن منظمة "أكشن إيد" ومؤسسة إلزيكا للإغاثة. (50)

انظر الورقة المقدّمة من جمعية تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (XUMEK) والورقة المشتركة المقدّمة من منظمة العفو الدولية، والتحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين، ومنظمة الإنسانيين الدولية، ومنظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان. (51)

OHCHR, "COVID-19: UN expert warns of debt crisis for poorer States, calls for relief and reform of international debt architecture", 26 October 2020 (52)

المعني بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف بالتدابير الطارئة التي اتخذتها حتى الآن الجهات المختلفة صاحبة المصلحة، بما في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، للتخفيف من آثار الأزمة، والتي جرى بيان بعضها في تقريره السابق<sup>(53)</sup>.

44- وعلى وجه الخصوص، أعلن صندوق النقد الدولي، في آذار/مارس 2021، بعد عدة أشهر من نشاط الدعوة الذي قامت به كثير من الجهات صاحبة المصلحة، عن تخصيص 650 مليار دولار من أموال احتياطي الطوارئ، المعروفة باسم حقوق السحب الخاصة، بقصد دعم التعافي العالمي من الجائحة عن طريق تقديم سيولة إضافية إلى النظام الاقتصادي العالمي وذلك بتكملة أصول الاحتياطي للبلدان الأعضاء في الصندوق البالغ عددها 190 بلداً<sup>(54)</sup>. ويرحب الخبير المستقل بهذا القرار الهام، مشيراً إلى أنه جرى أيضاً تخصيص حقوق سحب خاصة في أعقاب الأزمة المالية لعام 2008.

45- ويعرب الخبير المستقل عن دعمه الكامل للإطار الهادف إلى ضمان تخفيف عبء الديون والذي اقترحتة الأمم المتحدة. ويعتمد الإطار على مبادئ القدرة على تحمل الديون التي جرى مناقشتها والاتفاق عليها في الأمم المتحدة وأودعت في خطة عمل أديس أبابا، والتي تعكس أفضل الممارسات الكامنة التي يقوم عليها حل الديون في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وتوضّح هذه المبادئ ما يلي: أنه يجب على المدينين والدائنين تقاسم المسؤولية عن منع وحل حالات الديون التي لا يمكن تحملها؛ وأنه ينبغي أن تجري إعادة هيكلة الديون على نحو مناسب من حيث التوقيت ومنظم وفعال وعادل ومتفاوض عليه بحسن نية؛ وينبغي أن تهدف تسويات الديون إلى استعادة القدرة على تحمل الدين العام، وأن تعزّز أيضاً قدرة البلدان على تحقيق التنمية المستدامة، والنمو المقترن بقدر أكبر من المساواة، وأهداف التنمية المستدامة. واقترح في هذا الصدد نهج ثلاثي المراحل:

(أ) المرحلة الأولى - إقرار وقف مؤقت لتسديد الديون بغية توفير "متسع للتنفس" في الحال لجميع البلدان التي تحتاج إلى ذلك عن طريق آلية متفق عليها (ربما عن طريق شهادة من صندوق النقد الدولي)، وكذلك تقديم الدعم إلى البلدان التي لا يزال يوجد لديها إمكانية الوصول إلى الأسواق. وسيتيح الوقف المؤقت فترة توقف حتى انتهاء الدرجة العميقة من الأزمة والتوصّل إلى فهم أفضل لمدى تأثير البلدان بها؛

(ب) المرحلة الثانية - وعلاوة على الاستجابة الفورية للأزمة والوقف المؤقت لسداد الديون، يُحتمل أن يلزم إجراء تخفيف موجّه للديون، بالنظر إلى أن تأثير كوفيد-19 قد أدّى إلى تقادم مستويات الديون المرتفعة واحتياجات التمويل غير الملباة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة الموجودة حتى قبل أن تطرأ الجائحة؛

(ج) المرحلة الثالثة - معالجة القضايا الهيكلية في بنية الديون الدولية لمنع حالات التخلف عن السداد التي تؤدي إلى أزمات مالية واقتصادية مطوّلة<sup>(55)</sup>.

46- وفي هذا الصدد، يرى الخبير المستقل أن من المناسب التشديد مرة أخرى على أن المؤسسات المالية الدولية يجب أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لمنع إساءة استخدام الأموال التي تخصصها للدول على أساس طارئ للتصدي لأزمة فيروس كورونا (كوفيد-19). إذ يُحتمل أن تكون لسوء استخدام الأموال

(53) الوثيقة A/HRC/45/28، الفقرة 49.

(54) International Monetary Fund, "IMF Executive Directors discuss a new SDR allocation of US\$650 billion to boost reserves, help global recovery from COVID-19", 23 March 2021.

(55) United Nations, "Debt and COVID-19: a global response in solidarity", 17 April 2020, pp. 7-8 (الأمم المتحدة، "الديون وجائحة كوفيد-19: استجابة عالمية متضامنة"، 17 نيسان/أبريل 2020).

هذا عواقب وخيمة على السكان المحتاجين، ولا سيما أشد الفئات ضعفاً<sup>(56)</sup>. وهو يرحب بسلسلة من التدابير التي عززها صندوق النقد الدولي في أعقاب الجائحة، بما في ذلك مطالبة الدول الأعضاء في الصندوق بالالتزام في خطابات النوايا المقدّمة منها بضمان استخدام المساعدة الطارئة للغرض الملح للغاية المتمثل في حل الأزمة الحالية وعدم تحويلها إلى أغراض أخرى، وبتحديد تدابير إدارة المالية العامة ومكافحة الفساد وغسيل الأموال التي يمكن أن تتخذها البلدان دون أن تؤخّر على غير مبرّر المدفوعات المطلوبة بشكل عاجل<sup>(57)</sup>. غير أنه يلاحظ الشواغل التي أثارها بعض جهات المجتمع المدني الفاعلة ومفادها أن الالتزامات التي تعهدت بها البلدان المتلقية تُنفذ بشكل ضعيف<sup>(58)</sup>. وهو يأمل أن يجدد صندوق النقد الدولي جهوده الرامية إلى ضمان أن تُعيد أمواله في نهاية المطاف السكان المحتاجين.

47- ويحذر الخبير المستقل مرة أخرى بقوة من قيام المؤسسات المالية الدولية بفرض أي تدابير تراجعية في المستقبل تُلحق بشروط القروض في سياق جائحة كوفيد-19، بما في ذلك في سياق التعافي الاقتصادي اللاحق. وتشمل هذه التدابير الخصخصة وإلغاء القيود التنظيمية، فضلاً عن فرض تدابير النقشف، التي تتطلب إجراء تخفيضات كبيرة في الإنفاق العام و/أو تتطلب زيادة الضرائب في محاولة للسيطرة على ديون القطاع العام والتمكين للنمو الاقتصادي. ومن بين المتضررين بشكل غير متناسب من هذه التدابير النساء، والأطفال، والشباب، والأشخاص ذوو الإعاقة، وكبار السن، والأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والشعوب الأصلية، والأقليات العرقية، والمهاجرون واللاجئون، والعاطلون عن العمل<sup>(59)</sup>.

48- ومن أجل زيادة الحيز المالي للبلدان التي تأثرت سلباً بالجائحة، يكون من المهم أيضاً إجراء إصلاح شامل للنظام الضريبي العالمي في أقرب وقت ممكن، على النحو الذي أشار إليه الأمين العام السابق لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي<sup>(60)</sup>. وفي هذا الصدد، يشير الخبير المستقل إلى قرار وزراء مالية مجموعة الدول السبع في 5 حزيران/يونيه 2021 بدعم عقد اتفاق دولي بشأن الإصلاح الضريبي العالمي، ما يجبر الشركات المتعددة الجنسيات على دفع نصيبها العادل من الضرائب في البلدان التي تباشر أعمالها فيها، بمعدل عالمي لا يقل عن 15 في المائة<sup>(61)</sup>. وحظي هذا الاتفاق في 1 تموز/يوليه 2021 بتأييد 130 بلداً وولاية قضائية أعضاء في الإطار الجامع المتعلق بتآكل الوعاء الضريبي وبنقل الأرباح<sup>(62)</sup>، وهو الإطار المشترك بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجموعة العشرين، والذي أقره في 10 تموز/يوليه 2021 وزراء مالية مجموعة العشرين<sup>(63)</sup>. بيد أن الخبير المستقل يشارك في الشواغل التي أعرب عنها عدد من الجهات صاحبة المصلحة من أن الاتفاق، بينما يشكل خطوة مهمة إلى الأمام، غير متوازن بالفعل، بالنظر إلى أنه سيفيد البلدان الغنية في المقام

(56) الوثيقة A/HRC/45/28، الفقرة 65.

(57) IMF, "How the IMF is promoting transparent and accountable use of COVID-19 financial assistance", fact sheet, 17 February 2021.

(58) Human Rights Watch, "IMF: scant transparency for COVID-19 emergency loans", 30 March 2021.

(59) الوثيقة A/HRC/45/28، الفقرات 41-50. انظر أيضاً الورقة المقدّمة من منظمة "أكشن إيد" للمعونة.

(60) Angel Gurría, "An overhaul of the global tax system can wait no longer", *The Guardian*, 29 April 2021.

(61) G7UK, "G7 finance ministers agree historic global tax agreement", 5 June 2021.

(62) OECD, "130 countries and jurisdictions join bold new framework for international tax reform", 1 July 2021.

(63) G20, "Italian G20 Presidency, Third Finance Ministers and Central Bank Governors meeting", communiqué, 10 July 2021.

الأول<sup>(64)</sup>. ولم يأخذ الاتفاق في الحسبان على وجه الخصوص المقترحات المقدمّة من فريق الأربعة والعشرين الحكومي الدولي المعني بالشؤون النقدية الدولية والتنمية، و'المنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب' والداعية إلى توزيع جميع الأرباح العالمية وفقاً لموقع النشاط التجاري للشركات المتعددة الجنسيات<sup>(65)</sup>. وعلاوة على ذلك، فإن نسبة 15 في المائة هي أقل بكثير مما ينبغي. وفي الواقع، دعا 'الفريق الرفيع المستوى المعني بتعزيز المساواة والشفافية والنزاهة في الشؤون المالية الدولية من أجل تحقيق خطة عام 2030' إلى فرض ضريبة شركات عالمية على الأرباح بنسبة تتراوح بين 20 و30 في المائة<sup>(66)</sup>. وفي نهاية الأمر، يشارك الخبير المستقل في الرأي القائل بأن الإصلاح الضريبي الدولي يتعلق بتجديد السيادة الضريبية عن طريق زيادة التعاون، وأن أفضل منتدى لتحقيق هذا الهدف هو الأمم المتحدة، بغية ضمان الشمول والشفافية على الصعيد العالمي<sup>(67)</sup>.

49- والحق في الضمان الاجتماعي، كما يكفله لغيره من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، له أهمية قصوى في سياق التعافي. وقد أعرب الخبير المستقل في هذا الصدد عن دعمه لنداء اتخاذ إجراءات الذي وجهه المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان في تقريره الأخير إلى مجلس حقوق الإنسان، والذي يكرر النداءات السابقة الموجهة من جهات شتى صاحبة مصلحة، بمن في ذلك المكلفون السابقون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، والتي تدعو إلى إنشاء صندوق عالمي للحماية الاجتماعية، بغية مساعدة البلدان على حماية سكانها من الجوائح في المستقبل. وكما ذكر المقرر الخاص، فإن إنشاء صندوق عالمي للحماية الاجتماعية، كآلية مالية دولية جديدة، سيعوض عن نقص التمويل الذي تعاني منه بلدان الدخل المنخفض التي تسعى إلى ضمان الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية لسكانها، وسيشجّع هذه البلدان على إنشاء نظم حماية اجتماعية قائمة على الحقوق بما يتماشى مع المعايير الدولية، دون الاضطرار إلى الخوف من أن تُسفر الصدمات المفاجئة عن وقوع عبء مالي يهدد قدرتها على تحمل التكاليف<sup>(68)</sup>. ويرى الخبير المستقل أن إنشاء صندوق عالمي للحماية الاجتماعية هو مقترح رئيسي على تعددية الأطراف أن تتبناه. وهو يرحب باعتماد مؤتمر العمل الدولي في 19 حزيران/يونيه 2021 لما قدمته لجنة المناقشة المتكررة من قرار مقترح واستنتاجات بشأن الحماية الاجتماعية (الضمان الاجتماعي)، وهو قرار يدعو منظمة العمل الدولية، باعتبارها رائدة في مجال الحماية الاجتماعية، إلى بدء وإجراء مناقشات بشأن مقترحات لموسسة لآلية تمويل دولية جديدة، مثل صندوق عالمي للحماية الاجتماعية، يمكن أن يكمل ويدعم جهود تعبئة الموارد المحلية من أجل تحقيق الحماية الاجتماعية الشاملة<sup>(69)</sup>. وهو يرى أن هذا التطور مشجع، ويأمل أن يؤدي إلى اتخاذ إجراءات حاسمة بشأن هذه القضية الأساسية.

(64) انظر، على سبيل المثال: 15 OECD Inclusive Framework agrees two-pronged tax reform and 15 percent global minimum tax: Oxfam reaction", 1 July 2021 South Centre, "Statement by the South Centre on the two pillar solution to address the tax challenges arising from the digitalisation of the economy", 7 July 2021. انظر أيضاً الورقة المقدمّة من منظمة آكشن إيد".

(65) Alex Cobham, "G20 could improve on 'one-sided' global tax reform", *Financial Times*, 11 June 2021.

(66) Oxfam, "OECD Inclusive Framework agrees two-pronged tax reform and 15 percent global minimum tax: Oxfam reaction"

(67) Alex Cobham, "G20 could improve on 'one-sided' global tax reform".

(68) الوثيقة A/HRC/47/36، الفقرة 66.

(69) International Labour Organization, Record of proceedings, document ILC.109/Record No. 7A, 18 June 2021, para. 21 (c).



50- فضلاً عن ذلك، ينظر الخبير المستقل إلى الأخذ بدخل أساسي للجميع في حالات الطوارئ على أنه أحد التدابير الرئيسية للتخفيف من الآثار المدمرة المترتبة على الجائحة، على النحو الذي دعت إليه الخبرة المستقلة المعنية بآثار الديون الخارجية للدول، وما يتصل بها من التزامات مالية دولية أخرى عليها، في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية<sup>(70)</sup>.

51- ويحذّر الخبير المستقل أيضاً من التأثير المتفانم للتدابير القسرية الأحادية - مثل العقوبات الاقتصادية أو السياسية أو المالية أو التجارية المعوّقة التي تفرضها دولة أو مجموعة دول على دولة أخرى - في سياق الجائحة، على نحو ما جرى التشديد عليه في الندوة المعقودة مؤخراً على الإنترنت والمشار إليها أعلاه، والتي أدارها هو، بشأن تأثير التدابير القسرية الأحادية على النظم الصحية الوطنية للبلدان النامية المستهدفة، وخاصة على صحة ورفاه النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الأشخاص الذين هم في حالات ضعف، وكذلك في بعض الورقات الواردة رداً على الاستبيان<sup>(71)</sup>. وفي 3 نيسان/أبريل 2020، دعت المقررة الخاصة المعنية بالآثار السلبية للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان إلى رفع جميع العقوبات الأحادية التي تعرقل الاستجابة الإنسانية من جانب الدول المفروض عليها العقوبات، من أجل تمكين نظم الرعاية الصحية لديها من مكافحة جائحة كوفيد-19 وإنقاذ الأرواح<sup>(72)</sup>. وجددت المقررة الخاصة لاحقاً هذه الدعوة، بالاشتراك مع خبراء آخرين، وسلطت الضوء على أن الاستثناءات الإنسانية من العقوبات لا تجدي فتيلاً<sup>(73)</sup>. ويعتقد الخبير المستقل أن التدابير القسرية الأحادية، التي يتحمل عبئها أولاً، وقبل أي كان، السكان المدنيون في البلدان المستهدفة، تتعارض مع جوهر تعددية الأطراف. وهو يشير إلى قرار الجمعية العامة 181/75، الذي شدّدت فيه الجمعية العامة على أن التدابير القسرية الانفرادية تتعارض مع القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وميثاق الأمم المتحدة والقواعد والمبادئ التي تحكم العلاقات السلمية بين الدول، وسلّمت بأن جائحة كوفيد-19 كشفت عن التأثيرات القصيرة الأجل والطويلة الأجل للتدابير القسرية الانفرادية على التمتع بجميع فئات الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية<sup>(74)</sup>.

52- فضلاً عن ذلك، يرى الخبير المستقل أن من المناسب الرجوع إلى مشروع إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الإنسان والتضامن الدولي<sup>(75)</sup>، الذي تزيد الجائحة الحالية من أهميته. وكما ورد في بيان مشترك صدر من الخبير المستقل بالاشتراك مع الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والتضامن الدولي، فإذا جرى اعتماد مشروع إعلان الأمم المتحدة، فسيساعد ذلك على تركيز الأذهان على الضرورة المطلقة لممارسة التضامن الدولي في النضال من أجل إعمال حقوق الإنسان للجميع، كما سيساعد على إيجاد

(70) OHCHR, “‘An immediate human rights response to counter the COVID-19 and the global recession ahead is an urgent priority,’ says UN expert”, 20 March 2020 (مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، أحد خبراء الأمم المتحدة يقول: “الاستجابة الفورية القائمة على حقوق الإنسان لمواجهة جائحة كوفيد-19 والركود العالمي القادم هي إحدى الأولويات الملحة”، 20 آذار/مارس 2020).

(71) انظر الورقات المقدّمة من الجمهورية العربية السورية وكوبا ومن ‘فيليبوت وبول وستيرلينغ’ (Philpot, Paul and Sterling).

(72) OHCHR, “UN rights expert urges Governments to save lives by lifting all economic sanctions amid COVID-19 pandemic”, 3 April 2020. (مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، إحدى خبراء حقوق الإنسان بالأمم المتحدة تحت الحكومات على إنقاذ الأرواح برفع جميع العقوبات الاقتصادية وسط تفشي جائحة كوفيد-19، 3 نيسان/أبريل 2020).

(73) OHCHR, “UN experts: sanctions proving deadly during COVID pandemic, humanitarian exemptions not working”, 7 August 2020. (مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، خبراء الأمم المتحدة: العقوبات تثبت أنها فتاكة وسط تفشي جائحة كوفيد-19، “الاستثناءات الإنسانية لا تجدي فتيلاً”، 7 آب/أغسطس 2020).

(74) قرار الجمعية العامة 181/75، الفقرة 4 من الديباجة والفقرة 12 من المنطوق.

(75) الوثيقة A/HRC/35/35، المرفق.

مورد إضافي حيوي من موارد القانون غير الملزم من أجل ضمان تحسن حالة حقوق الإنسان العالمية بعد الجائحة<sup>(76)</sup>. وسيكون اعتماد هذا الإعلان المهم تطوراً مرحباً به للغاية في السياق الحالي.

### 3- اعتبارات أوسع للنهوض بتعددية الأطراف في سياق تحديات الجائحة والتحديات العالمية

53- يود الخبير المستقل أن يشيد أولاً بالعمل الحيوي الذي تقوم به جهات المجتمع المدني الفاعلة في سياق الجائحة. ففي ظل ظروف صعبة للغاية، ظلت هذه الجهات تقدم خدمات أساسية، مثل الرعاية الصحية والغذاء والمأوى إلى ذوي الحاجة، عاكسة بذلك مبادئ القدرة على الصمود والتضامن والروح المجتمعية التي يجسدها المجتمع المدني بشكل جميل. كما اعتبرت هذه الجهات حكوماتها مسؤولة عن استجاباتها الصحية غير الكافية في كثير من الأحيان، ورصدت استخدام التمويل المتصل بالطوارئ الوارد من المؤسسات المالية الدولية وذلك من أجل مكافحة الفساد، و/أو نادت بتوفير الحماية الكاملة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية في هذا السياق بعينه، متصدية للتدابير الطارئة المؤقتة التقييدية بلا موجب. ونتيجة لجهود جهات المجتمع المدني الفاعلة، استهدفت هذه الجهات في كثير من الحالات، بما في ذلك عن طريق إخضاعها للرقابة والترهيب والتهديد والتجريم والاعتقال والاحتجاز. ويعتقد الخبير المستقل أنه ينبغي أن تنظر السلطات الوطنية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة إلى المجتمع المدني على أنه الشريك الأكثر قيمة في التصدي للجائحة<sup>(77)</sup>.

54- وفيما يتعلق بتأثير الجائحة على مشاركة المجتمع المدني في العمليات المتعددة الأطراف، نُبّه الخبير المستقل إلى أن طرائق مشاركة المجتمع المدني في مجلس حقوق الإنسان قد أزيلت عنها الأولوية خلال الجائحة، حسبما أُفيد، بالنظر إلى أن الدول الأعضاء قد أعطيت مرونة أكبر. وشكّلت منظمات المجتمع المدني من جوانب منها حدوث تأخيرات في تأكيد الطرائق، وإمكانية الوصول إلى المعلومات، والمسائل المتعلقة بالمناطق الزمنية، وإمكانية الوصول اللغوي، ونقص المعلومات المتعلقة بالمفاوضات غير الرسمية<sup>(78)</sup>. وعلى الأرجح، تطبق هذه القضايا على المنتديات الأخرى المتعددة الأطراف. وفي حين أن استخدام التكنولوجيا قد أتاح المشاركة عن بُعد لمنظمات المجتمع المدني الأصغر، التي لا تمتلك الأموال اللازمة للسفر إلى جنيف أو التي تواجه قيوداً على السفر في بلدانها الأصلية، فإن الحذر الواجب في هذا الوضع هو أنه ليست جميع جهات المجتمع المدني الفاعلة لديها إمكانية الوصول إلى الإنترنت فتمتكن من هذه المشاركة. ويوافق الخبير المستقل على أن مشاركة منظمات المجتمع المدني عن بعد بحاجة إلى تعزيز، وهو يدعو مجلس حقوق الإنسان، والمحافل الأخرى المتعددة الأطراف، وبصفة عامة، جميع العمليات الاستشارية للأمم المتحدة، إلى أن تكون أكثر شمولاً للجميع، وبالتالي، أن تكون أكثر شفافية، عن طريق اعتماد شكل مختلط للدورات والمشاورات المستقبلية من أجل تمكين جميع الجهات صاحبة المصلحة من المشاركة عن بعد، بالإضافة إلى الحضور البدني للمشاركين الآخرين<sup>(79)</sup>.

(76) OHCHR, "UN expert urges adoption of draft declaration on international solidarity", 6 May 2020 (مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، أحد خبراء الأمم المتحدة بحث على اعتماد مشروع الإعلان المتعلق بالتضامن الدولي، 6 أيار/مايو 2020).

(77) CIVICUS, "State of civil society report" (May 2020). انظر أيضاً الورقة المقّمة من مجلس أوروبا، والورقة المشتركة المقّمة من منظمة العفو الدولية، والتحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين (CIVICUS)، ومنظمة الإنسانيين الدولية، ومنظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان.

(78) انظر الورقة المشتركة المقّمة من منظمة العفو الدولية، والتحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين (CIVICUS)، ومنظمة الإنسانيين الدولية، ومنظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان.

(79) انظر أيضاً الورقة المقّمة من منظمة آكشن إيد، والورقة المشتركة المقّمة من منظمة العفو الدولية، والتحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين (CIVICUS)، ومنظمة الإنسانيين الدولية، ومنظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان.

55- ومن المؤكد أن عدم وجود اجتماعات حضورية كان له تأثير على قدرة الوفود على إجراء مفاوضات فعالة<sup>(80)</sup>. بيد أن الخلل الذي حدث لأعمال منظمات المجتمع المدني هو أكثر حدة بالنسبة إليها بسبب محدودية مواردها. وفضلاً عن ذلك، ففي حالة هذه المنظمات، أدت الجائحة إلى تقاوم الحواجز الموجودة من قبل والمرتبطة بالحصول على تأشيرات دخول<sup>(81)</sup>، ولكن الأمر يتعلق أيضاً بالحصول على مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي<sup>(82)</sup>، بسبب الممارسات المعيبة للجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية، والتي جرى توثيقها بالتفصيل<sup>(83)</sup>.

56- ويتمثل أحد الحلول المبتكرة المطروحة لزيادة مشاركة المجتمع المدني في العمليات المتعددة الأطراف للأمم المتحدة في تعيين مبعوث رفيع المستوى للأمم المتحدة لشؤون المجتمع المدني. ويُقترح أن يعمل الشخص المكلف بهذا الدور كجهة اتصال مركزية في منظومة الأمم المتحدة وأن يكلف بتحديد العوائق التي تحول دون المشاركة والتغلب عليها، والضغط من أجل عمليات عقد للاجتماعات أكثر شمولاً للجميع، ودفع الأمم المتحدة إلى التواصل مع المجتمع المدني والجمهور<sup>(84)</sup>. وفي هذا الصدد، يعرب الخبير المستقل عن دعمه الكامل للدعوة إلى الحوكمة العالمية الشاملة للجميع الصادرة عن منظمة "نحن الشعوب" والتي أيدتها 171 مجموعة وشبكة من المجتمع المدني من جميع أنحاء العالم. ووجه نداء إلى الأمم المتحدة والدول الأعضاء بتعيين مثل هذا المبعوث، الذي ينبغي أن يناصر تنفيذ استراتيجية أوسع نطاقاً لفتح أبواب الأمم المتحدة أمام مشاركة الناس وأصوات المجتمع المدني<sup>(85)</sup>. وهو يعتقد، في هذا الصدد، أنه ينبغي بالمثل تعزيز وتأمين المشاركة الهامة للشباب في العمليات المتعددة الأطراف، ورحب بأعمال مكتب مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة المعني بالشباب، الذي ينبغي أن يُجري محاكاة لإنشاء منصب مبعوث للأمم المتحدة لشؤون المجتمع المدني<sup>(86)</sup>.

57- وتوجد مسألة أخرى تشغل بال الخبير المستقل وهي تأثير الجائحة على تمويل المجتمع المدني، الذي كان بالفعل محفوظاً بالمخاطر قبل ظهورها<sup>(87)</sup>. وهو يخشى أن يقوم هؤلاء المانحون بتحويل هذه الأموال إلى جهود الاستجابة الصحية والاقتصادية. وكما شدّد منسق الإغاثة في حالات الطوارئ خلال دورة الجمعية العامة الاستثنائية للتصدي لجائحة كوفيد-19، التي عُقدت في كانون الأول/ديسمبر 2020، فمن المهم الاستثمار في منظمات المجتمع المدني والحفاظ عليها، وخاصة تلك المرتكزة على المجتمع المحلي، في ظل حيز ميزانية أخذ في الانكماش<sup>(88)</sup>.

(80) انظر الورقة المقدّمة من الأرجنتين.

(81) انظر أيضاً الورقة المقدّمة من منظمة "آكشن إيد"، والورقة المشتركة المقدّمة من منظمة العفو الدولية، والتحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين (CIVICUS)، ومنظمة الإنسانين الدولية، ومنظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان.

(82) انظر الورقة المشتركة المقدّمة من منظمة العفو الدولية، والتحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين (CIVICUS)، ومنظمة الإنسانين الدولية، ومنظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان.

(83) انظر، على سبيل المثال، الوثيقة A/69/365، الفقرات 72-81.

(84) انظر موقف التحالف الدولي من أجل مشاركة المواطنين (CIVICUS)، المعروف في الورقة المشتركة المقدّمة من منظمة العفو الدولية، والتحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين، ومنظمة الإنسانين الدولية، ومنظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان.

(85) "We the Peoples, "Call for inclusive global governance", 23 April 2021.

(86) انظر الورقتين المقدّمتين من منظمة "آكشن إيد" ومؤسسة آريل الدولية.

(87) انظر الورقة المشتركة المقدّمة من منظمة العفو الدولية، والتحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين، ومنظمة الإنسانين الدولية، ومنظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان.

(88) President of the General Assembly, "Special session of the General Assembly in response to the COVID-19 pandemic", 9 March 2021 (رئيس الجمعية العامة، "دورة الجمعية العامة الاستثنائية للتصدي لجائحة كوفيد-19"، 9 آذار/مارس 2021). متاح على الرابط: [www.un.org/pga/75/wp-content/uploads/sites/100/2021/03/PGA-letter-Summary-of-UNGASS-on-COVID-19.pdf](http://www.un.org/pga/75/wp-content/uploads/sites/100/2021/03/PGA-letter-Summary-of-UNGASS-on-COVID-19.pdf).

58- ويؤيد الخبير المستقل أيضاً التغييرين المؤسسيين الآخرين اللذين نادى بهما منظمة "نحن الشعوب" من أجل جعل الأمم المتحدة أكثر انفتاحاً وتشاركية وتمثيلية، بقصد ضمان أن تكون استجاباتها للتحديات العالمية الحالية والمستقبلية أكثر فعالية.

59- وأول هذين التغييرين هو إنشاء "آلية مبادرة المواطن العالمي"، على غرار نموذج الاتحاد الأوروبي، والتي من شأنها تمكين الناس من تقديم مقترحات بشأن القضايا الرئيسية موضع الاهتمام العالمي من أجل مناقشتها ثم اتخاذ إجراء بشأنها على أعلى مستوى سياسي. ويقترح في هذا الصدد أن يضاف إلى جدول أعمال الجمعية العامة أو مجلس الأمن أي مقترح يصل إلى حد أدنى معين من التأييد الشعبي<sup>(89)</sup>.

60- والمقترح الثاني هو إنشاء جمعية برلمانية للأمم المتحدة أو جمعية برلمانية عالمية تسمح بإشراك ممثلين منتخبين في وضع جداول الأعمال وصنع القرار في الأمم المتحدة. وأن تعمل الجمعية كهيئة تمثيلية وهيئة رقابية، تربط الناس بالأمم المتحدة وتعكس تنوعاً واسعاً في وجهات النظر العالمية<sup>(90)</sup>. وكما أوضح المكلف السابق بالولاية، الذي أعرب بالمثل عن دعمه للمبادرة، ظل هذا المقترح قيد المناقشة لعقود ودافع عنه الأمين العام السابق بطرس بطرس غالي. ويمكن إنشاء الجمعية بتصويت تجريه الجمعية العامة بموجب المادة 22 من الميثاق، أو على أساس معاهدة دولية جديدة، تُتبع باتفاق يربطها بالأمم المتحدة<sup>(91)</sup>.

61- ويوجد إصلاح آخر متعدد الأطراف طال انتظاره هو إصلاح مجلس الأمن. وفي 23 آذار/مارس 2020، وجه الأمين العام نداء مهماً لوقف عالمي لإطلاق النار في جميع أنحاء العالم بغية إعطاء الأولوية الكاملة لمكافحة جائحة كوفيد-19. ومنذ ذلك الحين، حظي هذا النداء بموافقة 180 بلداً ومنظمة إقليمية ومنظمة مجتمع مدني وملايين المواطنين العالميين<sup>(92)</sup>. بيد أن الخبير المستقل يلاحظ باستياء أن مجلس الأمن قد احتاج إلى أكثر من ثلاثة أشهر، حتى اعتماد قراره 2532(2020)، لتأييد هذا النداء الأساسي، وهو ما يرى الخبير المستقل أنه أمر يدعو إلى الحيرة. ومن رأيه أن هذا دليل آخر على الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن لجعله أكثر ديمقراطية وتمثيلية وفعالية وشفافية وخضوعاً للمساءلة، من أجل موافقته مع الواقع القائم اليوم. وهو يؤيد في هذا الصدد الدعوات المتكررة إلى الإصلاح التي أطلقها على مر السنين لفييف من المتحدثين، من بينهم سلفه في المنصب<sup>(93)</sup>، وآخر دعوة في هذا الصدد أطلقها رئيس الجمعية العامة في أيار/مايو 2021 أثناء مناقشة رفيعة المستوى في مجلس الأمن بشأن دعم تعددية الأطراف<sup>(94)</sup>. ومن رأي رئيس الجمعية العامة أن أنسب منبر لمتابعة هذا الإصلاح هو في إطار المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن<sup>(95)</sup>. ومن الضروري للغاية أن تعالج بشكل حاسم القضايا القائمة منذ أمد طويل المتعلقة باستخدام حق النقض، وزيادة عضوية وتمثيلية هذه الهيئة، وتحقيق المشاركة الهادفة من جانب الجهات الفاعلة غير الحكومية، بما في ذلك المجتمع المدني<sup>(96)</sup>.

(89) "We the Peoples, "Call for inclusive global governance"

(90) المرجع نفسه.

(91) الوثيقة A/68/284، الفقرات 23-25، والوثيقة A/HRC/37/63، الفقرة 55.

(92) United Nations, "Now is the time for a collective new push for peace and reconciliation", 23 March 2020 (الأمم المتحدة، "حان الوقت لدعوة جديدة جماعية من أجل تحقيق السلام والمصالحة"، 23 آذار/مارس 2020).

(93) الوثيقة A/68/284، الفقرة 46.

(94) United Nations, "Security Council upholds role of multilateralism in a complex world", 7 May 2021 (الأمم المتحدة، "مجلس الأمن يؤيد دور تعددية الأطراف في عالم معقد"، 7 أيار/مايو 2021).

(95) انظر الرابط: [www.un.org/pga/75/2021/01/25/intergovernmental-negotiations-on-security-council-reform/](http://www.un.org/pga/75/2021/01/25/intergovernmental-negotiations-on-security-council-reform/).

(96) Stimson Center, *Beyond UN75: a Roadmap for inclusive, Networked and Effective Global Governance* (Washington, D.C., June 2021).

62- ويوجد جهاز آخر من أجهزة الأمم المتحدة بحاجة إلى الإصلاح هو المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي أجرى عدة مراجعات على مدى عقود. وتشمل القضايا المثيرة للشواغل تداخل الاختصاصات، والافتقار إلى التنسيق بين لجان المجلس، والتمويل اللامركزي<sup>(97)</sup>. ومن المهم تعزيز المجلس لكي يكون فاعلاً رئيسياً في التعافي من الجائحة.

63- ويؤيد الخبير المستقل أيضاً إصلاح المؤسسات المالية الدولية من أجل توسيع وتعزيز مستوى مشاركة البلدان النامية بقصد تحقيق عملية صنع قرار ديمقراطية وشاملة للجميع في هذه المؤسسات، التي هي أحد المكونات الأساسية لنظام دولي ديمقراطي ومنصف<sup>(98)</sup>. والتعافي من الجائحة الحالية هو والتعافي الاقتصادي يُضفيان على هذه المطالبة قدراً أكبر بكثير من المشروعية.

64- وأخيراً، يؤيد الخبير المستقل الدعوة إلى عقد مؤتمر قمة عالمي في عام 2023 بشأن الحوكمة العالمية الشاملة للجميع، وهي قمة يعتبرها فرصة جيدة لإيجاد الزخم لمواجهة التحديات المذكورة أعلاه والبدء في الإصلاحات المقترحة<sup>(99)</sup>.

## رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

65- في هذا الوقت الذي يشهد اضطرابات كبيرة، حيث يتعرض مفهوم تعددية الأطراف ذاته لتهديد كبير، وحيث يوجد فيروس يواصل التحور ولا يتوقف عند الحدود، يكون من الضروري تبني تعددية أطراف متجددة، باتباع نهج أكثر فعالية وأكثر شمولاً للجميع، من أجل الاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها، وجعل الناس واحترام حقوق الإنسان في قلب هذه العملية. ويستلزم هذا المسعى القيادة والتنسيق العالميين من جانب أمم متحدة قوية وممولة تمويلًا كافياً، والالتزام الكامل والمشاركة المستمرة من جانب الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص، وأخيراً وليس آخراً، المجتمع المدني الذي هو حليف أساسي في هذا النضال.

66- والزخم المتجمع داخل الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان وجمعية الصحة العالمية حول التهديد الوجودي للجائحة والحاجة إلى تبني تعددية الأطراف والتعاون والتضامن الدوليين بصورة كاملة لا لبس فيها باعتبارها جميعاً الطريق الوحيد لهزيمة الجائحة ينبغي أن يستمر وأن يسود في نهاية المطاف.

67- وهذا الالتزام المتعدد الأطراف الذي لا يتزعزع ضروري في الواقع للتغلب على التحديات العالمية الأخرى الجارية، وهي أولاً وقبل كل شيء تغير المناخ، ومواجهة الجوائح المستقبلية، التي قد تكون أكبر حجماً والتي ستأتي بلا شك في المستقبل غير البعيد.

68- وتتيح الجائحة فرصة للعالم ليكون أفضل استعداداً في المرة القادمة وللبناء بشكل أفضل وأكثر قدرة على الصمود، مع تحقيق نظام دولي ديمقراطي ومنصف. وينبغي اغتنام هذه الفرصة بشكل حاسم.

(97) المرجع نفسه.

(98) انظر الورقة المقدّمة من كوبا. هذه مسألة قُدمت إحاطة إلى الخبير بشأنها عندما اجتمع مع مدير 'فريق الأربعة والعشرين الحكومي الدولي المعني بالشؤون النقدية الدولية والتنمية' في واشنطن العاصمة، في أيار/مايو 2019.

(99) Stimson Center, *Beyond UN75*.

- 69- ويود الخبير المستقل، انطلاقاً من روح مواصلة الحوار البناء الذي أجراه مع الجهات المختلفة صاحبة المصلحة منذ بداية فترة ولايته، أن يقدّم التوصيات العامة التالية، بالإضافة إلى الملاحظات المختلفة الواردة في التقرير.
- 70- يوصي الخبير المستقل بأن تتعهد الدول الأعضاء، بصفاتها الفردية وبصفتها أعضاء في المؤسسات والهيئات الحكومية الدولية، بالقيام بما يلي:
- (أ) سد فجوة تمويل مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة جائحة كوفيد-19، فيما يتصل بجميع ركائزها، في أقرب وقت ممكن؛
- (ب) وضع حد لقومية اللقاحات ولممارسات دبلوماسية اللقاحات؛
- (ج) بذل جهود أكبر للتبرع بجرعات لمرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 بغية تحقيق المستهدفات المحددة؛
- (د) الموافقة على إعفاءات من اتفاق تريبس لضمان إمكانية الحصول في الوقت المناسب على المنتجات الطبية الميسورة التكلفة، بما في ذلك اللقاحات والأدوية، في أقرب وقت ممكن؛
- (هـ) رفع الحظر عن تصدير المواد الخام اللازمة لإنتاج اللقاحات؛
- (و) اتخاذ إجراءات عاجلة بشأن توصيات الفريق المستقل المعني بالتأهب للجوائح والاستجابة لها، وخاصة التمويل الكافي لمنظمة الصحة العالمية والتمكين لها؛
- (ز) الدعم الكامل لنهج الصحة الواحدة لمنظمة الصحة العالمية؛
- (ح) في حالة اتخاذ قرار بوضع مشروع معاهدة بشأن الجوائح، ضمان إجراء عملية تشاور واسعة ومفتوحة وحقيقية في إطار جمعية الصحة العالمية، بما في ذلك جميع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الإقليمية وكذلك، وهو أمر مهم، المجتمع المدني، بما في ذلك المجتمع المدني من الجنوب العالمي، بعيداً عن ضغوط صناعة المستحضرات الصيدلانية، وضمان أن تكون المعاهدة ذات أساس متين في القانون الدولي لحقوق الإنسان، مع التركيز على الفئات الأكثر تعرضاً للخطر، بمن في ذلك النساء والبنات، والأطفال والشباب، وكبار السن، والأشخاص ذوو الإعاقة، والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين، والشعوب الأصلية والأقليات، والمهاجرون واللاجئون وملتمسو اللجوء؛
- (ط) إجراء التغييرات اللازمة على الإصلاح الضريبي العالمي المقترح لكي تتمكن جميع البلدان، بما في ذلك بلدان الجنوب العالمي، من الحصول على نصيبها العادل نتيجة لهذه العملية؛
- (ي) إنشاء صندوق عالمي للحماية الاجتماعية والمساهمة فيه بشكل جوهري؛
- (ك) إيجاد دخل أساسي للجميع في حالات الطوارئ؛
- (ل) رفع جميع التدابير القسرية الأحادية التي تعرقل الاستجابة الإنسانية من جانب الدول المفروض عليها عقوبات؛
- (م) اعتماد مشروع إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الإنسان والتضامن الدولي؛
- (ن) تقديم مساهماتها المالية إلى الأمم المتحدة في الوقت المحدد؛
- (س) ضمان إichاد بيئة آمنة تُفضي إلى مزاولة الأعمال الهامة التي يقوم بها المجتمع المدني؛

- (ع) معاملة جهات المجتمع المدني الفاعلة كشركاء أساسيين في الاستجابة لتحديات الجائحة وللتحديات العالمية الأخرى، وزيادة تمويلها أو على الأقل الحفاظ عليه؛
- (ف) إنشاء منصب مبعوث للأمم المتحدة لشؤون المجتمع المدني، وآلية لمبادرة المواطن العالمية، وجمعية برلمانية للأمم المتحدة أو جمعية برلمانية عالمية؛
- (ص) ضمان المشاركة الفعالة والهادفة من جانب المجتمع المدني والشباب في عمليات التشاور المتعددة الأطراف، بما في ذلك عن طريق تمكينهم من المشاركة عن بعد؛
- (ق) في حالة الدول المستضيفة لمؤسسات متعددة الأطراف، تيسير إصدار تأشيرات الدخول في الوقت المناسب لجهات المجتمع المدني الفاعلة؛
- (ر) ضمان أن تُنهي اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية ممارساتها المعيبة فيما يتصل بالحصول على مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛
- (ش) إصلاح مجلس الأمن لجعله أكثر ديمقراطية وتمثيلية وفعالية وشفافية وخضوعاً للمساءلة؛
- (ت) إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي بغية تقويته؛
- (ث) إصلاح المؤسسات المالية الدولية من أجل توسيع وتعزيز مستوى مشاركة البلدان النامية بغية تحقيق عملية صنع قرار ديمقراطية وشاملة للجميع في هذه المؤسسات.
- 71- يوصي الخبير المستقل بقيام المؤسسات المالية الدولية بما يلي:
- (أ) مواصلة زيادة الحيز المالي للبلدان المتأثرة بالجائحة عن طريق التعليق المؤقت للديون، والتمويل الطارئ، وإعادة هيكلة الديون، وإلغاء الديون؛
- (ب) اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع إساءة استخدام الأموال المخصصة على أساس طارئ للاستجابة لأزمة كوفيد-19؛
- (ج) ضمان ألا يؤدي الدعم المقدم أثناء الاستجابة لجائحة فيروس كوفيد-19 والتعافي منها إلى تخفيضات في الإنفاق العام.
- 72- يوصي الخبير المستقل بقيام شركات المستحضرات الصيدلانية وكيانات القطاع الخاص الأخرى بما يلي:
- (أ) الموافقة على إعفاءات من حقوق الملكية الفكرية الخاصة بها لضمان إلى أن يكون في وسع من يحتاجون إلى منتجات طبية ميسورة التكلفة، بما في ذلك اللقاحات والأدوية، الحصول عليها في التوقيت المناسب في أقرب وقت ممكن؛
- (ب) الاستفادة من مجمع إتاحة الوصول إلى تكنولوجيا مكافحة جائحة كوفيد-19 لصالح البلدان التي هي في أمس الحاجة إلى اللقاحات.
- 73- يوصي الخبير المستقل بقيام جهات المجتمع المدني الفاعلة بما يلي:
- (أ) مواصلة عملها الهام في التصدي للجائحة والتحديات العالمية الأخرى؛
- (ب) مواصلة المشاركة بنشاط، أو السعي إلى المشاركة، في عمليات الحوكمة العالمية.